الديمقراطية في الازمات

للدكتور وليم سوندرو

استاذ التاريخ وعلم السياسة في معهد كاليفورنيا
ورئيس قسم التاريخ في مجمع تقدم العلوم الاميركي

ليس مثل الازمات كاشفاً لمواطن الضعف في النظام الديمقراطي . ان حسناته تبدو جلية بهية في ايام السلم والرخاء ، اذ يسهل حفظ الشعب مكتفياً بحكومته راضياً عن حاله . ذلك ان الرخاء يفحم النقاد ، ويحمل المنتخبين على تأييد أية زعامة او القناعة بغير زعامة على الاطلاق . ولكن اذا وقعت امة وظهرها الى الجدار تدافع عن كيانها في حرب ، او اذا ارتج نظامها الصناعي فأصبح على شفا الانهيار ، بدت مواطن الضعف في النظام الديمقراطي كأساس للحكم ، فتعصف بالشعب ريح القلق والانقلاب

وانت اذا وجهت النظر الى بلدان اوربا رأيت النظام الديمقراطي في السنوات العشر الاخيرة قد اخذ يفقد ما له من الثقة في نفوس الجماهير . فزال جانب كبير من الحماسة له ، التي فاضت بها النفوس على اثر الحرب الكبرى . فمن ناحية اليسار تهاجمهُ الشيوعية ، ومن ناحية اليمين تطغى عليهِ الفاشستية . نعم ان اعداءه في غير روسيا وايطاليا ، لم يفوزوا بالنصر الكامل عليهِ ، ولكنهم يتقدمون الى النصر بقدم ثابتة . وليس ثمة مجال للدهشة ، أن نرى المانيا تنقلب فاشستية واسبانيا شيوعية ، اذا لم تداو الازمة الاقتصادية — وهي مصدر القلق فيهما — وتخفف وطأتها . حتى في انكلترا ، لقد اصيب النظام التقليدي القائم على الحكومة الوزارية المستندة الى حزبين ، بصدمة قوية اذ تألفت حكومة ائتلافية ، وسلم بحق بعض الوزراء في معارضة زملائهم في الوزارة ، فأصبحت الحكومة الانكليزية وكأنها بيت منقسم على نفسهِ . ومن المتعذر ان نتصور كيف يتم لنظام التبعة الوزارية في انكلترا العمل في ظل النظام الجديد . ولسنا نرى النظام الديمقراطي قد سلم من التقهقر الا في فرنسا . على ان فرنسا جمهورية ذات روح امبراطورية والضائقة الاقتصادية كانت فيها اخف وطأة منها في البلدان الاخرى

***

ان النظام الديمقراطي هو احدث المراتب التي وصل اليها تطورنا السياسي . ولكنهُ ليس آخرها . وهو بوجه عام نتيجة التطور السياسي في المائة — بل الخمسين — سنة الماضية .

حتى اشد انصاره ايماناً به لم ينتظر منه ان يكون نظاماً دائماً للحكم . فتوماس جفرسن مثلاً — الرئيس الديمقراطي الاميركي — لم ينتظر منه ذلك . ولقد كان جفرسن نفسه بصيرة من سائر رجال السياسة في عصره ، الى مواطن القوة والضعف في نظام تسوده وتسيطر عليه رغبات شعب شتيت العناصر . لذلك ذهب الى ان ارتقاء الصناعة وتجمع الناس في المدن ، قد يحول الحكومة الشعبية عما تنوه به

وقد كان جفرسن على صواب في تفسيره لتاريخ السياسي . فقد ادرك ان شكل الحكومة يجب ان يكون ذا صلة بأحوال المعيشة ، وان هذه الاحوال قد تتبدل تبدلاً كبيراً في اثناء قرن كامل . لذلك انذر ابناء قومه ، بوجوب استعدادهم لتعديل اوضاعهم السياسية ، عصراً عصراً . لئلا تنبت الصلة بين الحكومة وآمال الشعب ، التي وجدت الحكومة لتخدمها . وقد كان جفرسن مؤمناً بالحكومة الديمقراطية لانه كان يعتقد انها افضل اشكال الحكومات التي تلبي حاجات عصره ، ذلك ان عصره كان عصر حياة بسيطة ، يخرج فيه الناس ورزقهم من الارض ، والصناعات قليلة ضيقة النطاق ، والمدن صغيرة ، والمساواة الاقتصادية بين افراد الامة تكاد تكون في قربها الى الغاية ، ابعد ما وصل اليه الناس

ولكنه لم يكن يؤمن بأن نظاماً حكومياً قائماً على سيطرة العامة ، يفي بحاجات كل الامم في كل العصور . بل ان الرجوع الى كتاباته يجلو لنا آراءه في حث الاجيال المقبلة على تقليب النظر في الانظمة القديمة ونبذ ما يتنافر منها مع حقائق الحياة في العصر الجديد . ومن اقواله البليغة « هذا العالم يجب ان يكون ملك الجيل الحالي لا ملك الاجيال السابقة »

***

حلت الحكومات الشعبية الجديدة محل الحكومات الاستبدادية (الاوتقراطية) في الفترة الواقعة بين الثورة الفرنسية ومعاهدة فرسايل (١٩١٩) ولكن النظام الاوتقراطي لم يضعف ويهو لانه ينطوي على خلل اساسي فيه . ففي عصر الفدنية (الاقطاع) كان النظام الحكومي الوحيد الملائم لاحوال العصر . ومضت قرون لا عمل للحكومة اهم من عمل الدفاع عن سلامة البلاد وحفظ الامن والنظام فيها ، فاستغرق هذان العملان كل وقت الحكومة وقواها . فالملوك والامراء حكموا البلاد حينئذ لانهم كانوا الاشخاص الوحيدين الذين يستطيعون ان يجمعوا قوى البلاد تحت امرتهم في الازمات المتعاقبة تعاقباً سريعاً

ورويداً رويداً ضاقت رقعة العمل الدفاعي الذي تقوم به الحكومة ، اذ زادت تبعاتها الايجابية . ثم قضت الحال بزيادة الدخل فاتسع نطاق الضرائب التي تجبى من الشعب ، فجعل دافعو الضرائب يطالبون بحق اشتراكهم في تقرير خطة الحكومة العامة . وهكذا حلت « حكومة دافع الضرائب » محل « حكومة ملك يملك بحق الهي » . على ان حكومة ملاك

الارض ودافعي الضرائب لم تعن حكومة ديمقراطية كانفهما الآن . فانها منعت حق الاقتراع عن طائفة كبيرة من ابناء الامة البالغين سن الرشد . اما المذهب القائل بان كل الرجال لهم حق في الاشتراك في السيطرة على الحكومة ، بصرف النظر عما يملكون أو يدفعون من الضرائب ، فوليد الثورة العظيمة التي اكتسحت فرنسا في اواخر القرن الثامن عشر ، فرددت اصداءها بلدان العالم الغربي

ان الديمقراطية بمعناها العصري جاءت بعد اعلان حقوق الانسان وشيوع فلسفة المساواة . ولما كانت قائمة على اساس المساواة بين الانسان ، كان لا بدّ لنجاحها ، من بيئة تحققت فيها للمساواة الاجتماعية والاقتصادية بعض التحقيق . ثم هي تتطلب ان تكون مسائل الحكومة بسيطة يستطيع الذهن العام ان يدركها ويبت فيها . وقد تحققت هذه الاحوال الى حدّ ما ، في اوربا واميركا في الجانب الاكبر من القرن التاسع عشر . فقد كانت المشكلات الكبرى في ذلك العصر مشكلات سياسية . اما المشكلات الاقتصادية القليلة التي عرضت للحكومات حينئذ ، فكانت غير معقدة تعقيداً يخرج عن طوق الذهن العام

***

وكلّ هذا قد تحوّل الآن . فالسياسة والاقتصاد متداخلان تداخلاً لا انفصام لعراه . فليس ثمة مشكلة سياسية لا تنطوي على اعتبارات اقتصادية . وليس ثمة مشكلة اقتصادية لا تراها متشبكة بمسائل السياسة المعقدة . والعامة لا تدرك عادة ، الى اي مدى اتسع نطاق الاعمال الحكومية في الخمسين السنة الماضية ، وبوجه خاص في ربع القرن المنصرم . فقد الحكومة تصل اليوم الى كل صغيرة من صغائر الحياة الاقتصادية العالمية . ان اقامة الحواجز الجركية يحوّل تيارات التجارة الدولية . ونظام الضرائب يبعث الحياة في النهضة الصناعية أو يخنقها في المهد . وسيطرة الحكومة على البنوك والعملة ونظام الاعتمادات المالية ، يمكنها من رفع مستوى الاسعار أو خفضه . ثم ان قوانينها المختلفة تمكنها من السيطرة على اسباب المواصلات والمخاطبات ، وقد تبلغ هذه السيطرة في بعض الاحيان حدًّا ، لا يختلف كثيراً عن مُلك الحكومة لهذه الاسباب المختلفة . اضف الى ذلك ان انتشار التأمين الاجتماعي — وبوجه خاص التأمين ضدّ العطلة عن العمل — قد جلب في اثره طائفة من المشكلات الاقتصادية ، عجزت الحكومات الاوربية عن حلها حتى الساعة

لقد انقضى «عهد الفردية» وعصر «دع الامور تجري في اعنتها» (Liassez-Faire) والراجح ان لا رجعة لها . ان الديمقراطية جاءت مع الفلسفة الفردية ، واقترنت بالمذهب القائل ان افضل الحكومات اقلها تدخلاً في شؤون رعاياها . وقد زال هذا المذهب وحلّ محلّه القول بان « الحكومة يجب الاّ تمتنع عن شيء اذا كانت تستطيع ان تتفوق في اجادته

على الافراد أو الشركات ». وليس ثمة مطمن في هذا القول اذا سُمح للحكومات ان تعتمد على احكام الخبراء في معالجة المشكلات التي تعرض لها . ولكن هذا لا يسمح به للحكومات المؤلفة بحسب اصول النظام الديمقراطي الحديث . اذ لا بدّ للحكومات الديمقراطية من ان تسير بحسب رغبات الشعب ، لانها تقوم على قول روسو بان « الاكثرية دائماً في جانب الصواب ، ولو ثبت بكل دليل عملي انها على خطإ » . فعرض المسائل الاقتصادية المعقدة على الجماهير نصف الامية لا يعدو ان يكون عرضاً لها على محكمة الجهل العنيا . واذن يصحُّ ان نتساءل : تساؤلاً جديًّا ، كيف يرضى العالم ، وتعقد مسائله ومشكلاته آخذ في الازدياد ، ان تدار دفة سفينته بهذه الطريقة ؟

انظر الى مشكلات العالم في هذا العصر ، فمظمها ناشئ عن قصر باع رجال السياسة . فالمعاهدات التي وضعت بعد الحرب الكبرى ، مبنية على اساس « تقرير المصير » وقد رسمت فيها حدود البلدان المختلفة وفقاً لانتشار السلالات والاقوام المختلفة. فلم يعنَ احد من واضعي هذه المعاهدات بدرس الاضطراب الاقتصادي الذي قد يورثهُ هذا التخطيط السياسي الجديد . فقد انشأوا مثلاً جمهورية النمسا الجديدة من دون ان يمنحوها المصادر الاقتصادية التي تعيش بها . فحملوا بذلك حكومة النمسا على تعقد — او محاولة تعقد — معاهدة جمركية مع المانيا ، فكانت تلك المحاولة مثلاً آخر دون التفاهم بين المانيا وفرنسا

ثم ان هذا التخطيط الجديد حمل البلدان المستقلة الجديدة على انشاء الحواجز الجمركية ، فاضطربت مسالك التجارة القديمة ، وانقطعت الصناعات المختلفة عن اسواقها الطبيعية ، وانشئت صناعات جديدة انشاء مفتعلاً . وهذه الصناعات الجديدة « المحمية بالحواجز الجمركية » استدانت اموالاً بالتناظير ، واخذت على نفسها تعهدات مالية لا تسوغها حالتها المالية — وهكذا امتدت سلسلة الاخطاء ، حدود جديدة ، وحواجز جمركية جديدة ، فصناعات جديدة ، فتعهد فافلاس ، حلقات آخذة بعضها بعناق بعض

ثم ان انشاء الدساتير الديمقراطية الجديدة في بلدان اوربا على اثر الحرب الكبرى كان ذا صلة باشتداد الضائقة الاقتصادية . فالمانيا والنمسا والمجر وبولونيا وتشكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا اسرعن جميعاً الى اقتباس النظام الديمقراطي في الحكم وجميع ملابساته مثل الاقتراع العام ، والتمثيل النسبي ، والتبعة الوزارية ، والاستفتاء وما اليها . والنصُّ على التمثيل النسبي في هذه الدساتير كان خطأ فاضحاً ، لانهُ مهّد السبيل الى انحلال الاحزاب الى طوائف صغيرة ثم استناد الحكومات المختلفة الى كتل متباينة من هذه الطوائف . وهذا بدوره افضى الى الجمود الحكومي لسهولة قيام معارضة قوية في وجه الحكومة المتقلدة زمام الاحكام . ان احوال اوربا في العشر السنوات الماضية كانت تقتضي زعامة قوية وتأييداً لهذه الزعامة من المجالس النيابية . ولكن

الدساتير الدمقراطية الحديثة في اوربا جعلت كلا الامرين مستحيلاً

ثم ان الدمقراطية الجديدة اتجهت في شؤون الاجتماع اتجاهاً طريفاً . فالسلطة السياسية انتقلت الى ايدي اولئك الذين يرغبون في تأييد الحكومة لمصالحهم الخاصة . لذلك نرى الحكومات الدمقراطية الحديثة وقد اقبلت على تحسين الحال الاجتماعية بمشروعاتها المختلفة كالتأمين ضد العطلة عن العمل والتأمين الصحي وتوسيع نطاق التعليم المجاني والمعالجة المجانيه والانفاق على هذه المشروعات كان من وراء مقدرة تلك الحكومات من الناحية المالية المجردة. فلما تعذر عليها جبي الضرائب اللازمة لسد هذه النفقات حدث في الميزانيات المختلفة عجز سدت ثغرته بطرق صدعت اركان الثقة بالحكومة ، والمصارف والمنشآت المالية بوجه عام . حتى في انكلترا ، سرى ذعر مالي عام لارباء النفقات على الايرادات — وسببهُ في الغالب الاموال التي كانت تنفق عادة على العمال العاطلين تلبية لمطالب المقترعين الذين منحوا حكومة العمال اصواتهم في الانتخاب السابق

وهذا الذعر المالي افضى الى حشد الذهب وهروب رؤوس الاموال فنقصت الاموال المودعة في البنوك تقهقراً سريعاً وسحبت الاموال الاجنبية من النمسا والمانيا وانكلترا . واضطر اكبر بنك في النمسا ان يقفل ابوابهُ . وطلبت المانيا موراتوريوم . وخرجت انكلترا عن قاعدة الذهب . ان سلسلة الحوادث التي افضت الى هذه الحوادث الخطيرة سلسلة معقدة . ولكن لا ريب في ان السبب الاساسي هو الخلل في تدبير اموال الحكومات والتبذير في انفاقه في المصالح العامة ، والاختلال في موازنة الدخل والخرج ، فافضى ذلك الى العجز واحتمال التضخيم المالي ، وكل هذا يجب ان نسنده الى الدمقراطية الجديدة

***

ان التبرم العام بالاوضاع الديمقراطية الذي يساور الجماعات الاوربية اشدُّ الآن منهُ في اي عهدٍ سابقٍ . فاذا شئنا للدمقراطية النجاة من الزوال وجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تفعل ذلك ، والسنتان المقبلتان يثبتان لنا مكانتنا من المقدرة والعجز . اننا لا نستطيع ان ننجي الدمقراطية ، بالغاء ديون اوربا لنا ، ولا باقراضها ديوناً جديدة ، بل بتدبير شؤوننا اولاً ، بنقص النفقات العامة في حكومتنا ، وزيادة ابواب الدخل من دون ارهاق الصناعات ، ورفضنا المشروعات الاجتماعية المرهقة للخزينة والتي قد تنقلب فتضرُّ الذين عملت لنفعهم ، واعادة الثقة العامة بمنشآتنا المالية . وبكلمة يمكن تنجية الدمقراطية باقامة البرهان على ان امةً دمقراطية واحدة تستطيع الاحتفاظ برباطة جأشها في عالمٍ قد جُنَّ